

هل تحمل الخطة الحكومية لمكافحة الجريمة الحلول لكبجها؟

أيلول 2021

تقدير موقف

وحدة السياسات - مدى الكرمل

مدى الكرمل



في الآونة الأخيرة، تحوّل العنف والجريمة المتفشّيان في المجتمع العربيّ إلى قضية سياسة عامّة تحظى بمتابعة واهتمام صنّاع القرار والإعلام الإسرائيليّين. فبعد أن حصدت الجريمة مئات الضحايا في السنوات الأخيرة، وزهاء 85 قتيلاً منذ بداية العام الحاليّ، أعلن كلّ من رئيس الحكومة نفتالي بينت ووزير الأمن الداخليّ عومر بار ليف، منتصف شهر آب المنصرم، عن خطة قومية لمكافحة الجريمة، وإنشاء وحدة شرطة خاصّة لمكافحة العنف في المجتمع العربيّ هي وحدة "سيف".

تسلّط هذه الورقة الضوء على تفاصيل الخطة القومية، التي تتمحور حول عمل الشرطة، وعلى الأدوات المقترحة لمواجهة الجريمة في المجتمع العربيّ؛ ومن خلال هذه المحاور سنرى ما إذا كانت تحمل الحلول اللازمة لمكافحة العنف والجريمة.

بحسب تقديرنا، على الرغم من تزايد أهميّة مكافحة العنف والجريمة في البلدات العربيّة لدى صنّاع القرار والمؤسسة الإسرائيليّة، لا تحمل الخطة المطروحة حلاً جديداً وجديداً، أو رؤياً ومنطق تعامل مختلفين عن السابق. إلى جانب ذلك، وعلى الرغم من التشديد على مخاطر العنف والجريمة على المواطنين العرب واليهود ومؤسسات الدولة وهيبتهما، وتهديدهما للأمن العام كما تراه المؤسسة الإسرائيليّة، فإنّ الخطة الحكومية المطروحة تتطرق إلى تعزيز عمل الشرطة في البلدات العربيّة، وإقامة محطات شرطة جديدة، ورصد ميزانيّات إضافية للشرطة، دون أن تطرح حلولاً وإستراتيجيات لمكافحة الجريمة والعنف. نعزو ذلك -في ما نعزو- إلى سياسات التمييز والإقصاء والإهمال المعمول بها تجاه المجتمع العربيّ منذ عقود.

خطة جديدة، أدوات قديمة

أعلن رئيس الحكومة نفتالي بينت، في تاريخ 2021/08/11، عن خطة قومية وعن تدشين وحدة شرطة جديدة لمكافحة الجريمة في المجتمع العربيّ، وحدة "سيف"، بقيادة اللواء جمال حكروش.¹ وجاء على لسان رئيس الحكومة خلال الإعلان عن الوحدة:

"أودّ أن أقول على نحو واضح إنّه بعد سنوات من الإهمال الذي سمح بارتفاع وتيرة الجريمة في المجتمع العربيّ، فإنّ الحكومة تحت قيادتي عازمة على التحرك والعمل بلا كلل وبكلّ قوتها لمواجهة هذه الظاهرة. بغية ذلك أقمنا وحدة "سيف". لكن محكنا الحقيقي ليس في بدء الخطة، بل في الاستمرار والإصرار على القضاء على الجريمة واجتثاثها من جذورها".²

¹ إل-حاي، لينور. (2021، 11 آب). بعد 73 قتيلاً هذا العام: أشهر بينت عن خطة لمكافحة الجريمة في المجتمع العربيّ. [واينت](#). [بالعبريّة]

² مكتب رئيس الحكومة. (2021، 11 آب). رئيس الحكومة بينت يُشهر الخطة الوطنيّة لمكافحة الجريمة في المجتمع العربيّ، ويدشّن قسماً خاصّاً في شرطة إسرائيل للقضاء على الجريمة في الوسط. [أحداث وخطابات](#). [بالعبريّة]

وصرح وزير الأمن الداخلي عومر بار ليف خلال إعلان الخطة:

"الخطة تشمل أربعة محاور: الأول، الذراع القويّة والذراع الناعمة؛ الثاني، التشريعات الداعمة - التي ستسمح بتقديم المجرمين بسرعة وكفاءة إلى المحكمة؛ الثالث، تفكيك عائلات الإجرام ووضع حدّ لظاهرة الخاوة؛ والرابع، والأهمّ من ذلك كلّه، العمل جنباً إلى جنب مع لجنة مؤلّفة من القيادات المحليّة إلى جانب أناس مؤثّرين في الرأي العامّ من المجتمع العربيّ. الحكومات السابقة وضعت خطأً وبرامج، لكن الفرق أنّنا جئنا كي ننقذ لا كي نضع الخطط فقط".³

المفتّش العامّ للشرطة، كوبي شبتاي، قال:

"في هذا اليوم بشرى لملايين المواطنين الذين يعانون من الإجرام، من مخالفتي القانون ومن الإرهاب. نعم الإرهاب المتفشي في المجتمع العربيّ من قبل قلة من المجرمين. إنّ الخطر الوجودي موجود بيننا من الداخل، فألى جانب متابعة ومراقبة الأعداء خارج الحدود علينا أن نراقب الخطر الداخليّ. هناك عشرات آلاف قطع سلاح غير قانونية منتشرة في المجتمع العربيّ. نحن نعلن اليوم حرباً دون هوادة عليهم. نحن ننشئ اليوم لأول مرة وحدة خاصة لمكافحة الجريمة في المجتمع العربيّ، وحدة "سيف"، وهي وحدة ستعمل فقط لمكافحة ومنع الجريمة في المجتمع العربيّ، ولإعادة الأمن والأمان للشوارع في البلدات العربيّة".⁴

إدراج قضية العنف والجريمة في المجتمع العربيّ على جدول أعمال صُنّاع القرار والمؤسسات الرسمية انعكس أيضاً في مضامين المؤتمر السنويّ لنقابة المحامين الذي عُقد بداية أيلول. إذ اعتبر المتحدثون أنّ الجريمة في المجتمع العربيّ تشكّل تهديداً على المواطنين العرب واليهود وكذلك على مؤسسات الدولة. رئيس الدولة يتسحاك هرتسوج قال في كلمته خلال المؤتمر:

"من غير المقبول أن يتجوّل المواطنون وأن يذهبوا إلى العمل دون أن يكون لديهم أيّ ضمان لعودتهم سالمين. الحديث عن إرهاب مدنيّ حقيقيّ. لذلك فإنّ تقوية الجهاز القضائيّ هي مصلحة عليا. [...] أنا أتابع بقلق بالغ عمليات القتل المفجعة في الدولة عموماً، وفي المجتمع العربيّ خصوصاً. تشير الأرقام أنّ هناك أكثر من 100 قتيل وقتيلة أبرياء في العام الأخير. دولة إسرائيل لا يمكن أن تستمرّ على هذا المنوال، وأن تدعي أنّها دولة نظام".⁵

³ المصدر السابق.

⁴ إل-حاي، لينور. مصدر سابق.

⁵ شفير، نيتسان. (2021، 2 أيلول). الرئيس هرتسوج حول العنف في المجتمع العربيّ: هذه ساعة طوارئ وطنية. [غلوبس](#). [بالعبريّة] فريديسون، ياغيل. (2021، 2 أيلول). هرتسوج: "القتل في المجتمع العربيّ - إرهاب يهدّد الجميع. لا يمكن الاستمرار على هذا النحو". [والا](#). [بالعبريّة]

وعن ظاهرة جباية الخاوة التي تُعتبر واحدًا من أسباب الجريمة والعنف، تحدّث وزير القضاء جدهون ساعر خلال كلمته في المؤتمر وقال:

"جباية الخاوة تمهّد إمكانية العمل والريح بنزاهة، ويجب اقتلاعها بيد من حديد. [...] إنّ تغلغل منظمات الإجرام داخل السلطات المحليّة العربيّة والدرزيّة هي ظاهرة خطيرة للغاية ومن شأنها أن تلحق الأذى في محاولات الحكومة لتطوير البنى التحتيّة وتقليص عدم المساواة تجاه المجتمع العربيّ. علينا أن نحرّر المواطنين العرب واليهود من الخوف".

كذلك وضّح المستشار القضائي للحكومة أفيحاي مندلبليت الحاجة الماسّة للتعامل مع ظاهرة الجريمة في المجتمع العربيّ. مندلبليت شدّد في كلمته أنّه دون أمن وأمان ونظام عامّ لا يمكن أن تحافظ المؤسسة على نظام ديمقراطيّ، وأنّ الحرب على الإجرام يجب أن تكون شاملة وبنويّة وأن تشمل بالإضافة إلى جهاز الشرطة والقضاء (بل يسبقها) جهاز التعليم، والرفاه، واستثمار موارد عامّة. محاربة الجريمة في المجتمع العربيّ يجب أن تتحوّل إلى تحدّي قوميّ شامل.⁶

الخطة القوميّة لمكافحة الجريمة وإقامة وحدة "سيف" أُعلنت كهدف مركزيّ لرئيس الوزراء وحكومة إسرائيل ولوزارة الأمن الداخليّ والشرطة، وأعدتها وزارة الأمن الداخليّ والشرطة. ومن قراءة التصريحات السابقة، قد نجانب الصواب إذا ادّعينا أنّ هذا التحرك لمكافحة العنف والجريمة جاء أساسًا بعد مساهمتهما بمؤسّسات الدولة وتهديدهما لنظام الحكم المحليّ في المجتمع العربيّ. أمّا الركائز الأساسيّة للخطة - كما جاء في بيان مكتب رئيس الوزراء - فهي:⁷

- تعزيز تواجد الشرطة في البلدات والشوارع.
- تقوية القدرات الاستخباراتيّة والتحقيق.
- تطبيق القوانين في المجال الاقتصاديّ والماليّ على عصابات الإجرام، وسنّ قوانين داعمة لهذا المجهود.
- تقوية الحصانة المجتمعيّة والمحليّة إلى جانب تعزيز جهود الردع والمنع.
- إضافة قدرات تكنولوجيّة لدعم مجهود تطبيق القانون.
- ملاحقة عائلات الإجرام وجباية الخاوة.
- سنّ قوانين داعمة لهذه الجهود.

⁶ المصدر السابق.

⁷ مكتب رئيس الحكومة، (2021، 11 آب). مصدر سابق.

ضمن هذه الخطة والخطة الخماسية للشرطة، ستعمل الشرطة على:

- إضافة 1,100 شرطي لقوة الشرطة.
- تعزيز القدرات الاستخباراتية للشرطة.
- إقامة وحدتين اقتصاديتين لمكافحة ظاهرة الخاوة والجرائم الاقتصادية.
- إقامة محطات شرطة، وتدعيم محطات ونقاط شرطة في البلدات العربية، بما فيها البلدات البدوية في الجنوب.
- توسيع مشروع الشرطة الجماهيرية.
- توسيع مشروع "المدينة الآمنة" لبلدات إضافية، مع التشديد على البلدات المختلطة.

ووفقاً لما نُشر حتى الآن عن الخطة القومية وإقامة وحدة "سيف" للتعامل مع الجريمة في المجتمع العربي، نستنتج أنه:

- ثمة ارتفاع ملحوظ في اهتمام الحكومة، وصناع القرار والمؤسسة الإسرائيلية في قضية الإجرام وما تمثله من تهديد، ليس فقط على المجتمع العربي بل كذلك على المواطنين كافة، وعلى هيبة المؤسسة، ولا سيما تراجع مكانة وردع جهاز الشرطة في المجتمع العربي. تجلّت هذه المخاوف في ردود فعل المؤسسة الأمنية عامة، والشرطة خاصة، بعد هبة الكرامة في شهر أيار المنصرم (2021)، إذ قرّن العديد من قيادات الشرطة والمخابرات والوزراء والإعلام جزءاً من "عجز الشرطة" في التعامل مع الهبة وإطلاق نار من قِبَل مواطنين عرب، ووفقاً لادّعاء الشرطة، بتفسيّ السلاح غير القانوني وتعاضّم قوّة عصابات الإجرام.
- ثمة تزايد في مخاوف الدولة من التأثير الاقتصادي السلبي للعنف والجريمة في المجتمع العربي، وسيطرة الإجرام المنظم على جزء من السلطات المحلية والفعاليات الاقتصادية، وترى في ذلك تهديداً وعائقاً أمام تنفيذ الخطط الحكومية للتطوير الاقتصادي في المجتمع العربي.
- نجد أنّ الخطة المقترحة هي استمرار للعقلية السائدة في المؤسسة الإسرائيلية منذ سنوات؛ إذ ما زالت تتعامل مع المجتمع العربي وقضاياها بالأساس من منظور وأدوات أمنية؛ على الرغم من أنّ هذه الأدوات استعملت في السابق دون أن تحقّق نتائج إيجابية أو أن تخفّف من حالة العنف في البلدات التي افتتحت فيها محطات شرطة، وفي بعض الأحيان جاءت بنتائج عكسية.
- كذلك نرى أنّ المؤسسة تسعى من خلال الخطة إلى زيادة تجنيد أفراد من المجتمع العربي في سلك الشرطة بغية تغيير العلاقة المتوتّرة بين الشرطة والمجتمع العربي. وهذا قد جرّب أيضاً في السابق دون أن يأتي بنتائج ملحوظة.
- نرى أنّ الخطة الحكومية الجديدة لا تتعامل مع ملاحظات واستنتاجات تقرير مراقب الدولة الصادر في شهر أيار (2021)، والذي يراجع فيه أداء الشرطة مع قضية السلاح غير القانوني وعمليات إطلاق النار في البلدات العربية. يوضّح التقرير أنّ أداء الشرطة وتعاملها لم يتغيّر في السنوات الأخيرة، وأنّها لم تتعامل حتى مع ملاحظات مراقب

- الدولة في تقريره الصادر عام 2018. فشلت الشرطة في جمع السلاح غير القانوني، وأخفقت في منع استمرار إطلاق النار وجرائم القتل، و فقط في 5% من ملفّات إطلاق النار وُجّهت لوائح اتهام إلى المحاكم، ولم تقدّم حلولاً في حماية الشهود، وقد أنفق قرابة 50% فقط من ميزانية تعزيز القانون والسلطة في البلدات العربيّة.⁸
- بالاستناد إلى تفاصيل الخطة المعلنة وتقارير مراقب الدولة، يمكن القول إنّه حتّى الآن ليس ثمة مراجعة جدية لدى وزارة الأمن الداخلي والشرطة لسياساتها وتعاملها مع المجتمع العربي. يغلب العداء تجاه المجتمع العربي والمراقبة واستخدام الأدوات القمعية، ولا سيّما تجاه احتجاج المجتمع العربي السياسي على هذه السياسات وهذا التعامل. وقد تطرقت العديد من التقارير والأبحاث إلى هذه الذهنية وأسلوب التعامل، ابتداءً من تقرير لجنة أور، وتقارير لجنة المتابعة بشأن قضية العنف،⁹ والتقرير الخاص الذي أصدرته النائبة السابقة حنين زعي حول تعامل الشرطة مع المجتمع العربي،¹⁰ وأبحاث عديدة أخرى.¹¹
 - لا تتطرق الخطة إلى تقصير الشرطة الحاليّ تجاه حلّ قضايا القتل والعنف في المجتمع العربي، وعدم تقديم متهّمين إلى المحاكم. فقد وضّح تقرير نشرته صحيفة هآرتس، في 2021/8/8، أنّ نسبة الكشف عن الجرائم لدى المجتمع العربي بلغت 22%، مقابل 71% من القضايا في المجتمع اليهودي. ويوضّح التقرير أنّ الشرطة ترفض الإفصاح عن هذه المعطيات، وكانت هنالك حاجة لأن تُجمّع الصحيفة المعطيات بجهودها الخاصة.
 - الخطة الحكومية لم تأخذ بعين الاعتبار مواقف المجتمع العربي من الخطة، ولا تجاه الشرطة، ولا سيّما عدم الثقة في جهاز الشرطة،¹² ولم تستعنّ بالخطة الموسّعة لمكافحة الجريمة والعنف التي نشرتها لجنة المتابعة العليا عام 2020، التي تشدّد على أهميّة إيجاد حلول شاملة لآفة الجريمة تتعامل مع دونية الاقتصاد العربي، وتحديث جهاز التعليم، والتخطيط والبناء، والثقافة والرياضة والشباب، ودور المؤسسات الدينية، ودور السلطات المحليّة، ولا تكتفي بعمل الشرطة والجهاز القضائيّ.

⁸ تقرير مراقب الدولة. (2021، 18 أيار). [تعامل الشرطة مع السلاح غير القانونيّ وعمليات إطلاق النار في البلدات العربية والبلدات المختلطة](#). [بالعبرية]

⁹ المشروع الإستراتيجي لمكافحة العنف والجريمة في المجتمع العربي (2019)، لجنة المتابعة العليا لشؤون الجماهير العربية، واللجنة القطريّة لرؤساء السلطات المحليّة العربية.

¹⁰ زعي، حنين. (2017). [الجريمة في المجتمع العربي: التقاعس بعمل الشرطة](#). تقرير قُدّم لمراقب الدولة.

¹¹ منها - على سبيل المثال لا الحصر -: شلحت، أنطوان؛ وشحادة، امطانس. (2017). [إسر انيل: الملاحقة الأمنيّة كأداة سياسية](#). الناصرة، التجمّع الوطني الديمقراطي، الدائرة

التثقيفيّة.

¹² علي، نهاد؛ وليقين-جن، روت. (2019، حزيران). [العنف، الجريمة والشرطة في البلدات العربية: تقرير الأمن الشخصي والجماهيري 2018](#). مبادرات إبراهيم.

خاتمة

تفاقم الإجرام والقتل وجباية الخاوة في البلدات العربيّة في السنوات الأخيرة بات من أهمّ القضايا التي تقلق المجتمع والقيادات العربيّة. فقد أظهرت استطلاعات الرأي العامّ، التي نُشرت قبيل الانتخابات منذ العام 2015، أنّ الجمهور العربيّ يرى في قضيتّة العنف أهمّ قضيتّة تجب متابعتها وحلّها.¹³ وقد تجلّى المطلب الجماعيّ لمكافحة العنف والجريمة في إضراب عامّ شامل أعلنته لجنة المتابعة في أكتوبر عام 2019 بعد تفاقم حالات القتل في البلدات العربيّة، وكان من أنجح الإضرابات في السنوات الأخيرة، وفي المظاهرة الضخمة في منطقة الشاغور التي طالبت الشرطة بالكفّ عن الإهمال والتواطؤ في مكافحة العنف.¹⁴ كذلك تُرجمت أهميّة موضوع العنف في مطلب القائمة المشتركة في انتخابات آذار (2021) بتخصيص لجنة برلمانيّة لموضوع العنف والجريمة في المجتمع العربيّ، أقيمت فعلاً بعد الانتخابات.

احتجاج المجتمع العربيّ، وموقف لجنة المتابعة واللجنة القطريّة للسلطات المحليّة، ومطالب الأحزاب السياسيّة الفاعلة في البرلمان، كلّ هذه معاً حولت قضيتّة العنف والجريمة في المجتمع العربيّ إلى أبرز القضايا العامّة التي تقلق هذا المجتمع (العربيّ)، كما أنّ بداية تغلغل الجريمة في البلدات اليهوديّة وإقامة بنية تحتية لها فيها دفعت الحكومات الإسرائيليّة إلى البدء بالتعاطي مع القضيتّة. حكومة نتياهو الأخيرة أصدرت مسوّدّة أوليّة لخطة حكوميّة لمكافحة الجريمة في المجتمع العربيّ تركز في الأساس بتعزيز عمل وأداء الشرطة، وزيادة تجنيد رجال شرطة من المجتمع العربيّ وإقامة محطات شرطة في البلدات العربيّة.¹⁵ كذلك تُبدي الحكومة الحاليّة، والمؤسّسات الإسرائيليّة عامّة، اهتماماً متزايداً في قضيتّة الجريمة والعنف في المجتمع العربيّ. ويرى البعض أنّ تزايد الاهتمام مصدره قلق المؤسّسة الأمنيّة من انتقال العنف من البلدات العربيّة إلى بلدات يهوديّة، ومن استعمال السلاح غير القانونيّ ضدّ الشرطة والمجتمع الإسرائيليّ.¹⁶ هذه العوامل معاً دفعت الحكومة والشرطة إلى التحرك وطرح خطة قوميّة لمكافحة العنف والجريمة، وإلى إقامة وحدة خاصّة في الشرطة لمكافحة الجريمة في المجتمع العربيّ باسم "سيف".

ليس في الإمكان مكافحة العنف والجريمة دون الشرطة، فهذا شرط ضروريّ، لكنّه غير كافٍ. مكافحة الجريمة تتطلّب مراجعة شاملة لمكانة المجتمع العربيّ، والتعامل مع أفراده كمواطنين متساوين يحقّ لهم العيش بأمن وكرامة، وإنهاء الإقصاء والإهمال المعمول بهما تجاه المجتمع العربيّ. كذلك تحتاج إلى تغيير الذهنيّة ومراجعة نقديّة للسياسات المعمول بها لغاية الآن في مكافحة الجريمة؛ إذ تحتاج مكافحة الجريمة خطة شاملة ترمي إلى تطوير شامل للمجتمع والبلدات العربيّة، وتعاملٍ حقيقيّ مع الضائقة الاقتصاديّة، وعرض خطط لتنمية مستدامة للاقتصاد العربيّ، والتعامل مع أزمة الائتمان وشحّ قروض

¹³ روديتسكي، أريك. (2020). مشاركة المواطنين العرب في انتخابات الكنيست. بحث سياسة "مخفار مُدينيوت"، 148. المعهد الإسرائيليّ للديمقراطية. ص 77. [بالعبريّة]

¹⁴ سواعد، ربيع. (2019، 3 تشرين الأوّل). مجد الكروم: مظاهرة جماهيريّة حاشدة تصدّيًا للعنف والجريمة. [عرب 48](#).

¹⁵ شحري، إلهام؛ ولقي، إفرايم؛ والرّان، منير. (2021، 16 شباط). كيف يمكن القضاء على الجريمة والعنف في المجتمع العربيّ؟ بين خطة الحكومة وخطة القيادة القطريّة

العربيّة. [نظرة من على](#) ["مباط عال"], العدد 1440. مركز أبحاث الأمن القوميّ. [بالعبريّة]

¹⁶ شعلان، حسن. (2021، 8 أيلول). "لم يعملوا شيئاً إلى أن شعروا أنّ هناك تهديداً للدولة": مكافحة العنف في المجتمع العربيّ. [واينت](#). [بالعبريّة]

الإسكان وأداء البنوك عامّة في البلدات العربيّة، وإلى نهضة في جهاز التربية والتعليم وفي التعليم العالي، وإلى حلّ مشاكل الأرض والمسكن والتخطيط في البلدات العربيّة، والتعامل مع ضائقة قضايا السلطات المحليّة العربيّة، وتطوير الثقافة والرياضة، والأهمّ إيجاد حلول لمشكلة البطالة لدى الأجيال الشابة.

في نهاية المطاف، تبقى حصيلة ما يحدث هي الأهمّ والأساس في الحكم على الخطط والسياسات الحكومية. استمراراً لشلال الدم والقتل والعنف في المجتمع العربيّ في الأشهر الأخيرة، بعد الإعلان عن الخطة وإقامة وحدة "سيف"، وعدم وجود بوادر جدية لتغيير حقيقيّ في تعامل الشرطة مع هذا الملفّ، لا يدفعان إلى التفاؤل ولا يشيان بحصول تغيير حقيقيّ وجدّي في تعامل الشرطة والمؤسسة الإسرائيليّة مع العنف والجريمة في المجتمع العربيّ.